المجلة الصباح
العدد 2238 - السنة الثامنة
الخميس 28 شوال 1436 - الموافق 13 اغسطس 2015
Thursday 13 August 2015 - No.2238 - 8th Year

«السكنية» اقترعت على 361 قسيمة في جنوب المطلاع

أعلن نائب المدير العام لشؤون التوزيع والتوثيق بالمؤسسة العامة للرعاية السكنية أحمد الهداب عن إجراء القرعة صباح أمس على القسائم الحكومية في جنوب المطلاع الدفعة الثانية، والتي تشتمل على (361) قسيمة بمساحة 400م2.

هذا وقد أعلنت المؤسسة أسماء المواطنين المستحقين لدخول هذه القرعة بناء على أولوية الطلب الإسكاني والتي وصل التخصيص لها حتى تاريخ 2/8/1999 وما قبل.

والجدير بالذكر أن مدينة جنوب المطلاع السكنية تتكون من 30400 وحدة سكنية بمساحة 400م2 بالإضافة إلى الخدمات الأساسية والمباني العامة (المدارس، المركز الصحية، مراكز الإطفاء، مراكز الضاحية وأفرع الجمعيات التعاونية، المساجد.

شدد على تفعيل دور الرعاية الشبابية على مستوى أجهزة الدولة وتجاوز مشكلات التنسيق التقليدية

وزير الإعلام يؤكد ضرورة التكامل بين أجهزة الدولة لدعم مشروعات الشباب

أكد وزير الاعلام ووزير الدولة لشؤون الشباب الشيخ سلمان الحمود ضرورة التكامل بين وزارات الدولة ومؤسساتها المختلفة للنهوض بالشباب وتسهيل دعم مشروعاتهم بشكل افضل.

جاء ذلك في كلمة للشيخ سلمان الحمود خلال اجتماع تنسيقي بحضور وزير التجارة والصناعة الدكتور يوسف محمد العلي ورئيس مجلس الادارة والمدير العام للهيئة العامة للشباب والرياضة الشيخ احمد منصور الاحمد الصباح ومدير عام وكالة الانباء الكويتية (كونا) بالانابة عبد الحميد ملك.

واوضح الشيخ سلمان الحمود ان الهدف من تلك الاجتماعات هو تفعيل دور الرعاية الشبابية على مستوى اجهزة الدولة وتجاوز مشكلات التنسيق التقليدية والسعي نحو خلق فريق عمل واحد يستطيع وضع برامج لرعاية الشباب ودعمهم وفق المؤشرات والمعايير الدولية.

واضاف ان تنفيذ الرؤية السامية لحضرة صاحب السمو امير البلاد وحرص سمو ولي العهد وتوجيهات سمو رئيس مجلس الوزراء هي دعائم تقديم الوثيقة الشبابية وتحديد مسؤوليات وزارة الدولة لشؤون الشباب وفق مرسوم حكومي بهذا الشان.

واشار الى ان السنوات الثلاث الماضية مكنت الوزارة بالتعاون مع مختلف مؤسسات الدولة والمجتمع المدني من نشر ثقافة دعم الشباب وتمكينهم والعمل معهم بروح جديدة لافتا الى ان 80 في المئة من العاملين بالوزارة هم من فئة الشباب.

ولفت الى اهمية تسهيل ودعم المشروعات الشبابية والاستفادة من صندوق دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة واطلاق المدن الانتاجية ومدن الصناعات الخفيفة لاسيما توفير فرص العمل للشباب وتطوير الخدمات المقدمة لهم.

وشدد الشيخ سلمان الحمود على ضرورة متابعة تنفيذ التوصيات الخاصة بوزارة التجارة والصناعة والمتعلقة بالوثيقة الوطنية للشباب والبالغ عددها 10 توصيات فضلا عن توصيات لجنة تشخيص وتطوير الرعاية الشبابية والبالغ عددها 3 توصيات. وبين ان الآلية التنسيقية المقترحة لمتابعة تنفيذ هذه التوصيات تكون من خلال تشكيل فريق عمل تنفيذي لفحص وتشخيص ومتابعة تنفيذها بين وزارتي الشباب والتجارة والصناعة وحصر جميع التوصيات ليتم تحديد الأولويات القابلة للتنفيذ ومراجعة ما تم تنفيذه ووضع برنامج زمني لتنفيذ ما تبقى منها.

الشيخ سلمان الحمود متحدثا

واكد اهمية الدور الاعلامي لابراز المجهودات الحكومية في تنفيذ التوصيات من خلال مواكبة مراحل التنفيذ وتفعيلها والكشف عن الانجازات التي تحققت او المرتقب تنفيذها.

واضاف ان هناك مقترحات تتعلق بتعزيز التعاون الحكومي المشترك من خلال تبادل الخبرات وعقد ورش عمل ومحاضرات توعوية وكذلك حملات اعلامية بما يخدم هذا الجانب.

واشاد الشيخ سلمان الحمود بجهود وزارة التجارة والصندوق الوطني لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وحرصهما على دعم وانجاح المشروعات المشتركة مع وزاراتي الاعلام وشؤون الشباب والهيئات المعنية مثل هيئة الشباب والرياضة والمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ووكالة (كونا) بما يخدم الكويت.

بدوره اكد الوزير العلي في كلمة مماثلة الحرص المشترك على تحقيق الرغبة السامية في دعم ورعاية الشباب والاهتمام بهم لافتا الى ان صندوق المشروعات هو الذراع المساند لوزارة التجارة في رعاية المشروعات الشبابية.

واوضح ان شهر اكتوبر المقبل سيشهد انطلاقة جديدة لتطوير العمل في الصندوق بما يحقق زيادة التركيز على دوره في دعم الشباب والعمل التجاري بشكل عام لافتا الى حرص الوزارة على تسهيل الحصول على التراخيص لمختلف فئات المجتمع لاسيما بعد اتجاهها الى التعامل الالكتروني في انهاء المعاملات والاستغناء التام عن التعاملات الورقية.

واضاف ان الادارة الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي انشئت قبل ثلاث سنوات تهدف في الاساس الى رعاية الشباب الا ان هناك تفكير حول اهمية وجودها من عدمه في ظل التنسيق الحالي.

كما اكد ضرورة التعاون بين وزارتي شؤون الشباب والاعلام وهيئة الشباب والرياضة فيما يخص الخطة الاعلامية والتدريب فضلا عن البرامج التوعوية الخاصة بالمشروعات الشبابية.

واشار في هذا السياق الى عمل القائمين على الصندوق حاليا مع البنك الدولي لوضع تصور كامل وخطة اعلامية بهذا الشان.

من جانبه اكد الشيخ احمد المنصور الحاجة الملحة الى احداث نوع من التكامل بين اجهزة الدولة المعنية لبث رسائل ايجابية وروح التفاؤل بين فئة الشباب.

واوضح ان الهيئة تمتلك قطاع تطوعي قادر على استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لايصال الرسائل الايجابية لاكبر قطاع ممكن من المجتمع بصورة اسرع مع اتاحة الفرصة للصندوق الوطني للمشاريع الصغيرة والمتوسطة باستخدام مراكز الشباب لايصال رسالته وتحقيق اهدافه.

من جهته اكد مدير عام (كونا) بالانابة عبد الحميد ملك ضرورة التعاون والتكامل بين اجهزة الدولة المختلفة لتحقيق اقصى درجات رعاية الشباب الذين هم عماد المجتمع.

واوضح ملك ان (كونا) تملك مركزا اعلاميا متخصصا يقدم دورات تخصصية بالتعاون مع وكالات انباء عربية وعالمية ومراكز متخصصة مبديا استعداد الوكالة لتقديم اي دعم وتعاون في سبيل تنفيذ ما يحقق الرؤية الاميرية السامية للعناية بالشباب.

واعرب عن الأمل في المزيد من التعاون بما يخدم المشاريع الشبابية وتحصين الشباب وتعزيز التواصل مع كافة الجهات المعنية لتحقيق مفهوم الشراكة وتطوير الخدمات المقدمة للشباب بما يعزز الجوانب السلوكية والأخلاقية والقيمية لديهم وحمايتهم من التطرف.

جانب من الاجتماع

نقاش ... ومتابعة

وزير التربية يصدر قراراً بإعادة تشكيل اللجنة العليا للأندية المدرسية المسائية

أصدر وزير التربية ووزير التعليم العالي الدكتور بدر العيسى أمس قرارا وزاريا بشأن إعادة تشكيل اللجنة العليا للأندية المدرسية المسائية تضمن الإستراتيجية الخاصة بالأندية وتحديد اعدادها وفق الخطة العامة واحتياجات المناطق التعليمية.

وتضمن القرار تحديد مهام اللجنة حيث تقرر مناقشة واعتماد خطط وبرامج اللجنة الفرعية ومتابعتها ومناقشة تقاريرها الشهرية ووضع الملاحظات عليها والتوجيه بشأنها ووضع واعتماد خطة مشاركات الأندية المدرسية المسائية في مختلف الفعاليات الثقافية والفنية والاجتماعية والعلمية والرياضية من داخل الكويت وخارجها.

واشتمل القرار على مقترحات للتصاميم الهندسية للمنشآت الخاصة بالأندية المدرسية المسائية وفقا لاحتياجات مختلف الأنشطة وحصر المساحات الخالية في المناطق التعليمية لبناء مبان مستقلة للأندية المدرسية بالتعاون مع جهات الاختصاص.

د. بدر العيسى

ونص القرار على وضع الخطط المستقبلية لتطوير العمل في الأندية ودراسة إنشاء أندية مدرسية نموذجية (تخصصية) بمختلف المناطق التعليمية بالتعاون مع الهيئات والمؤسسات الوطنية ذات العلاقة وتهيئة ووضع التدابير الخاصة لتوفير الاحتياجات البشرية والمادية وتهيئة المناخ العام للعمل بالأندية المدرسية المسائية لتحقيق أهدافها.

واشار الى إمكانية التعاون مع الهيئات والمؤسسات ذات العلاقة للاستفادة من إمكاناتها تدعيما لخطة وبرامج الأنشطة بالأندية المدرسية المسائية.

ونص القرار على اعادة تشكيل اللجنة على ان تكون برئاسة الوكيل المساعد للتنمية التربوية والأنشطة المدير العام للأندية المدرسية المسائية فيصل المقصيد وعضوية مدير ادارة الأنشطة المدرسية ومديري إدارات الأنشطة التربوية في الأحمدي والجهراء وحولي والعاصمة والفروانية ومبارك الكبير بالإضافة إلى مدير إدارة مدارس التربية الخاصة ومراقب المتابعة الفنية في مكتب الوكيل المساعد للتنمية التربوية والأنشطة.

بالتزامن حملة توعوية بجميع المنافذ ومراكز الخدمة وإدارات شؤون الإقامة

«الداخلية»: أول يناير المقبل بدء ربط منح مدة الإقامة للوافد بصلاحية جواز سفره

أكد العقيد محمد راشد الرحيان بالإدارة المركزية لنظم الإقامة التابعة للإدارة العامة لشئون الإقامة ، أن الإدارة تبذل كل ما في وسعها لتطوير انظمة العمل من أجل تحقيق راحة المواطن والمقيم وتسهيل الإجراءات وإنهاء المعاملات بما يضمن تحقيق الصالح العام.

وأوضح العقيد محمد الرحيان، أن الإدارة العامة لشئون الإقامة ستبدأ اعتباراً من 2016/1/1 في تنفيذ القرار الجديد الخاص بعدم تجاوز مدة منح الإقامة لأي مقيم في دولة الكويت لمدة صلاحية جواز السفر، وذلك تطبيقا للمادة 12 من قانون إقامة الأجانب رقم (17) لسنة 1959، والمادة (15) مكرر من اللائحة التنفيذية لقانون إقامة الأجانب رقم (640) لسنة 1987، والتي تنص على انه "لايجوز أن تزيد مدة الإقامة التي تمنح للأجنبي عن مدة صلاحية جواز سفره".

وألمح العقيد محمد راشد الرحيان أن هذا الاجراء يأتي في إطار تنظيم العمل ويصب في صالح المواطنين والمقيمين كما ان الفترة الممنوحة قبل تطبيقه في مطلع عام 2016 كافية لأي شخص للكشف عن تاريخ انتهاء جواز السفر وترتيب اوضاعه قبل التوجه الى إدارة شئون الاقامة التابع لها لوضع الاقامة الجديدة. حيث أن النظام الجديد يقضي بضرورة وجود فترة زمنية كافية في جواز السفر بحيث لا تتجاوز مدة الاقامة الممنوحة لهذه الفترة ، فاذا انتهت مدة صلاحية جواز السفر فان الاقامة تعتبر منتهية وفقا للقانون ولا يجوز وضع إقامة جديدة الا بعد تجديد صلاحية جواز السفر.

محمد الرحيان

وحث العقيد محمد الرحيان المقيمين ضرورة متابعة مدة صلاحية جوازات سفرهم والعمل على تجديدها قبل وقت كاف من تاريخ انتهاء مدة صلاحيتها ثم التوجه مباشرة لإدارة شئون الإقامة المختصة للعمل على تسجيل بيانات تجديد جوازات سفرهم وكذلك نقل معلومات الإقامة من جوازات سفرهم القديمة الى الجديدة. كما أهاب بالمواطنين متابعة مدة صلاحية جواز سفر مكفوليهم من العمالة المنزلية حتى لا يقعوا في مخالفة قانون إقامة الأجانب سابق الذكر. وأشار إلى أن هناك تنسيقا مستمرا مع الإدارة العامة للعلاقات والإعلام الأمني لإطلاق حملة توعوية للمواطنين والمقيمين تشمل جميع المنافذ البرية والبحرية والجوية، ومراكز الخدمة والإدارات التابعة للإدارة العامة لشئون الإقامة.

واختتم منوها إلى أن الإدارة العامة لشئون الإقامة خاطبت وكيل وزارة الخارجية والادارة العامة لنظم المعلومات والإدارة العامة للعلاقات والإعلام الأمني وذلك لتفعيل هذاالقرار وتطبيقه بشكل فعلي.

خطة متكاملة لتقديم خدمة أمنية متميزة وظهور عسكريي الشرطة بالصورة المشرفة

اللواء العنزي: محاسبة المخطئ.. مهما كانت رتبته

أكد مدير الإدارة العامة للرقابة والتفتيش اللواء محمد العنزي، حرص الإدارة على القيام بدورها الرقابي فيما يخص الانضباط العام والمحافظة على سمعة جهاز الشرطة وتلقي شكاوى الجمهور وإحالتها لجهات الاختصاص مشيرا لدورها كذلك في مراقبة اليات وأجهزة ومعدات وممتلكات الوزارة والتأكد من استخدامها في الأغراض المخصصة.

وقال أن هناك محاسبة شديدة للمخطئين من منتسبي الداخلية مهما كانت رتبتهم وأن للإدارة العامة للرقابة والتفتيش دورها الحساس في العمل على أخذ الحق لأي مظلوم يتقدم بشكوى رسمية بعد متابعتها مؤكدا أن الشكاوى تمنح اهتماما كبيرا إن حررت ضد أي فرد من منتسبي الداخلية.

وأوضح أن الإدارة العامة للرقابة والتفتيش تشمل 6 إدارات تقوم بعملية الرقابة على كافة قطاعات وزارة الداخلية ولها الحق في محاسبة المخطئين من منتسبي وزارة الداخلية مهما كانت رتبتهم وقد بدأنا نستشعر مؤخرا إستجابة المجتمع وعلمه بطبيعة عملنا كإدارة للرقابة والتفتيش في وزارة الداخلية ودورها الحيوي والحساس فالشخص المظلوم ولديه حق يأتي إلينا ويأخذ حقه بعد أن يقدم شكوى رسمية ومن ثم نحن نقوم بمتابعة الشكوى ليأخذ كل ذي حق حقه بكل سرية وخصوصا التي تكون ضد أي من منتسبي الداخلية الذين يتعرضون لهن بالمضايقات.

■ نتعامل بشفافية مع الجميع وبعض العقوبات تصل للفصل والشكاوى الكيدية يتم اكتشافها

واستطرد أن الإدارة تعمل في شقين وهما التفتيش على سير العمل وإجراءاته والشق الآخر متابعة العاملين في وزارة الداخلية بجميع قطاعاتها فنحن لدينا إدارة مختصة في عمل ذلك قوامها 40 ضابطا من رتبة عقيد ومقدم ورائد ومسماهم هو مفتشين ضبط بدرجة مساعد مدير إدارة ومهمتهم التجول خلال 24 ساعة حسب خطة زمنية وبرنامج تم وضعه للجميع لتنسيق عملية التجول على جميع ادارات ومخافر ومباني ومواقع الدولة التي تخص وزارة الداخلية.

وأشار إلى أن الإدارة تتبع مباشرة معالي نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ محمد الخالد ، كما يتم التنسيق والتواصل مع وكيل وزارة الداخلية الفريق سليمان الفهد، بصفة مباشرة لمتابعة العمل ويتضمن عملنا المخالفات الموجودة من حيث الضبط والربط والهندام العسكري وقص الشعر بطريقة ملفته وعدم الالتزام بالزي الرسمي وهي من أكثر المخالفات التي كنا نعاني منها.

وذكر أن الإدارة تستقبل الشكاوى دون استثناء، وعند قدوم الشاكي يتم فتح محضر تحقيق فورا ويقدم له نموذج معين يقوم بتعبئته ولكن بسبب تزايد اعداد الشكاوى يتم الطلب من الشاكي القدوم بموعد بعد فتح محضر التحقيق لكي يتم ابلاغ المشكو بحقه للقدوم إلينا والتحقيق معه في نفس الوقت وعلى الأغلب لا يتجاوز الموعد الاسبوع حيث يتم أخذ أقواله وإذا كان لديه شهود يتم إحضارهم معه.

وعلى جانب آخر صرح مساعد مدير عام الإدارة العامة للرقابة والتفتيش العميد خالد الكندري، أن الإدارة العامة للرقابة والتفتيش قامت بتخصيص صناديق للشكاوى والمقترحات تم توزيعها في جميع الأماكن الخدمية التابعة لوزارة الداخلية وذلك لتلقي الشكاوى والبلاغات والمقترحات من المواطنين والمقيمين الذين يراجعون تلك الإدارات، وهذه الصناديق تم توزيعها في جميع الأماكن الخدمية التابعة لوزارة الداخلية لتلقي الشكاوى والبلاغات والمقترحات من المواطنين والمقيمين الذين يراجعون هذه الإدارات حيث تتولى إدارة العمليات في الإدارة العامة للرقابة والتفتيش بإجراء الفحص والمتابعة الدورية والأسبوعية لما تحتويه تلك الصناديق، والتعامل الفوري مع الشكاوى والمقترحات والتي تم فحصها واستدعاء اصحاب الشكاوى والمشكو في حقهم مهما علت رتبهم ومناصبهم واعطاء كل ذي حق حقه وبالتالي فقد تم ارسال مفتشي الضبط للتأكد من صحة بعض البلاغات ايضا لاتخاذ القرار المناسب حيالها، مشيرا إلى أنه يمكن للمواطنين تقديم شكاواهم عن طريق الاتصال بالأرقام 25200334-25200262، بالإضافة إلى هاتف الطوارئ (112).

■ الرقابة والتفتيش خصصت صناديق للشكاوى بجميع الأماكن الخدمية لوزارة الداخلية

رجال الأمن متأل بحتدى

■ العسكري يجب أن يكون مثالاً يقتدى بمظهره وانضباطه

وذكر العميد الكندري أن بعض البلاغات والشكاوى والمقترحات تبين بعد فحصها أنها تخص وزارات وجهات أخرى واجهزتها في جميع المحافظات تتعلق بضرورة تفعيل خطة الدولة باستخدامات الحكومة الالكترونية لتوفير الجهد والوقت على المواطن والمقيم.

مشيرا إلى أنه بناء على تعليمات وكيل وزارة الداخلية الفريق /سليمان فهد الفهد، فإنه جاري تنفيذ غرفة عمليات الرقابة والتفتيش بأحدث النظم التكنلوجية حيث ستقوم بمراقبة اداء العاملين بالإدارات التابعة للوزارة وكذلك الطرق الرئيسية لكشف الخلل ومتابعة تلافيه من قبل الإدارات المعنية.

وقد أهاب بجميع المواطنين والمقيمين بالتفاعل الإيجابي مع تلك الصناديق التي تهدف الى القضاء على اية اختلالات او تجاوزات أو ضعف في جودة ونوعية الخدمات الأمنية والمرورية التي تقدمها كافة أجهزة الأمن للجمهور، كذلك أسلوب تعامل رجال الامن مع المواطنين والمقيمين والتي يجب ان يتسم بالحيادية والاحترام وحسن التعامل وذلك وفق القوانين والإجراءات المعتمدة لذلك.